أساس الاشتراكية
الإنسان...
الاشتراكية حركة
إعادة الخيار
للإنسان
منصور حكمت

الى الأمام FORWARD
الأسبوعية
صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

تصدر كل يوم ثلاثاء
30/06/2026
العدد: 292

رئيس التحرير: توما حميد
tomahamid69@yahoo.com
WP-IRAQ.COM

توضيح: حول دعوة لقاء قوى يسارية وتقدمية فيما يخص التعامل مع الأوضاع في العراق!

وجهت لحزبنا دعوة لحضور لقاء حواري لقوى وشخصيات شيوعية ويسارية وديمقراطية. وتم الطلب من الحزب، كسائر الأطراف الأخرى تقديم ورقة سياسية بهذا الصدد. وقد شارك الحزب بوفد رسمي في هذا اللقاء الذي جرى يوم السبت 13 حزيران.

قدم الحزب ورقة بهذا الصدد كان يؤكد فيها على أن بوسع أي جهة سياسية تضع نصب عينها رفاه وتحرر المجتمع ومساواته أن تلعب دوراً عبر تبني قضايا المجتمع الملحة: "دولة علمانية وغير قومية وغير دينية"، "تحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل"، "فرصة عمل أو ضمان بطالة مناسب"، "ضمان الحريات السياسية وحرية التعبير"، و"رفع الأجور والرواتب والمعاشات" إرتباطاً بالتضخم وغلاء المعيشة. وهي، مثلما هو معروف، أهداف وميادين نضال عمل معلنة للحزب .

وقد قُدمت عدة أوراق وطروحات أخرى من زوايا وأفكار ورؤى متنوعة، كل حسب تصوره وتوجهه السياسي والفكري والعملي، كما وردت في الاجتماع أفكار تتعلق بأطر تنسيقية أو تنظيمية وغيرها... ولم يخلص الاجتماع الى طرح محدد وواضح، إنما كان لقاءً أولياً للتعرف على تصورات كل طرف بهدف إيجاد قواسم مشتركة، وتوصل في المطاف الأخير إلى الحاجة لإدامة النقاشات على شكل إجتماعات شهرية، ومن بينها اجتماع الطرف المنظم مع الحزب في غضون فترة قصيرة، ما يقارب أسبوع. وكان من المؤمل أن يتواصل الاجتماع معنا لتوضيح أركان الفكرة والموضوع. الأمر الذي لم يتم حتى الآن

وبهذا الصدد نود أن نؤكد على مجموعة حقائق ومبادئ يستند عليها عملنا، كحزب، بهذا الخصوص يضع الحزب دوماً قضية الدفع بنضالات الطبقة العاملة والجماهير التواقة للحرية والعدالة في العراق والارتقاء بها صوب تحقيق أهدافها أولوية سياسيةً له، فبالإضافة الى نضاله المستقل، أسهم ويُسهم، مع الآخرين، على امتداد تأريخه، في داخل العراق وخارجه، بكل جهد صوب هذا الهدف. وقد قام الحزب الشيوعي العمالي، ومنذ يوم تأسيسه عام 1993، بالعمل أو تنسيق عمل مع العديد من الأحزاب والمنظمات حول نقاط محددة تصب في صالح نضال الطبقة العاملة والمجتمع. ومنها النضال ضد الحرب، ضد الحصار، ضد الاغتيالات، ضد فرض سيناريو مظلم، ولأجل حقوق النساء، ضد تجنيد الأطفال وضد الإرهاب إلخ .

إن اختيار الطبقة العاملة والجماهير التواقة للحرية الواعي والحر هو مبدأ لنا كي تقرر المستقبل السياسي للمجتمع، ولهذا فإن وضوح برامج العمل والأفق السياسي للأحزاب والمنظمات وشفافية التمايز السياسي بين خطوط وتوجهات الأحزاب والمنظمات هي أصل بالنسبة لنا كي يختار المجتمع ويرسم مصيره بوعي ووضوح.

ليس من تقليدنا السياسي الدخول في تحالفات وائتلافات أو أية أطر تنظيمية من أمثال "جبهة شعبية" أو تحالفات" أوغيرها. إن هذا لا يعني رفض أي مسعى مشترك مع الأطراف الأخرى حول قضايا محددة وواضحة، حول القضايا والمطالب الأساسية للجماهير والمطروحة أعلاه. وإن الحزب على إستعداد لذلك، وقد كان هذا أساس الترحيب بالمبادرة باللقاء.

سكرتارية المكتب السياسي.
الحزب الشيوعي العمالي العراقي
19 حزيران 2026

ارفعوا أيديكم عن جماهير مدينة الكوت، وأوقفوا القمع

بدلًا من أن تبادر حكومة الزيدي الجديدة إلى تحسين الأوضاع المعيشية والخدمية لجماهير العراق، التي ابتُليت بحفنة من اللصوص والفاسدين لأكثر من عقدين من الزمن، وحوّلوا حاضرها إلى جحيم لا يُطاق بسبب الفقر والبطالة والعوز وغياب الحد الأدنى من الخدمات، افتتحت أجندتها بحملات قمع ضد الاحتجاجات الجماهيرية المطالبة بفرص العمل، وتوفير الطاقة الكهربائية، وتحسين الخدمات.

وقد شهدت مدينة الكوت، على خلفية احتجاجات جماهيرها المطالبة بتوفير الكهرباء، حملةً من الاعتقالات التعسفية، ومداهمة عشرات المنازل، في محاولة لإشاعة أجواء الترهيب وفرض الإذعان على عموم المدينة. وهي رسالة سياسية موجهة إلى جماهير العراق مفادها أن أي احتجاج سيُواجَه بالقمع.

إن الحزب الشيوعي العمالي يدين هذه السياسة القمعية، ويطالب بوقفها فورًا، وإطلاق سراح جميع المعتقلين دون أي قيد أو شرط.

كما يدعو الحزب جميع القوى التحررية إلى رفع صوتها، ووضع حدٍّ للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، والدفاع عن الحريات العامة وحق التعبير.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي
28 حزيران 2026

تطلّع في غير محلّه!
(حول انتقاد البعض للحزب الشيوعي العراقي بسبب ممارساته المرتبطة بالمناسبات الدينية)

فارس محمود

في عاشوراء من كل عام، على وجه الخصوص، وفي سائر المناسبات الدينية عمومًا، تتصاعد الاعتراضات على قيام الحزب الشيوعي، كعادته، بالترويج والدعاية والمشاركة في ما يُسمّى بـ«الشعائر الحسينية» وغيرها، وحثّ رفاقه في الندوات على «رفع راية الحسين»، واعتبار أن «الحسين ثورة»، وأنه «ينبغي الاقتداء بثورة الحسين» و«بثورية أبي ذر الغفاري»، وما شابه ذلك. كما تقوم مقراته بطبخ «الهريسة» و«مرقة القيمة»، وتسيير المواكب الحسينية. وإزاء هذا السلوك، يواجه الحزب اعتراضًا واسعًا. بيد أن هذا الاعتراض «الراديكالي» ليس في محلّه أساسًا، بل هو اعتراض غارق في الوهم.

ومن المؤكد أن ما يقف وراء هذا الاعتراض هو كون الحزب «حزبًا شيوعيًا». ومن الواضح أن المعترضين، في أغلبهم، يمثلون نسخة أكثر «راديكالية» من النسخة الشيوعية التي يجسدها الحزب الشيوعي نفسه. غير أن ثمة قولًا قديمًا مفاده أنه لا يمكن تقييم الأحزاب والمنظمات والحكم عليها استنادًا إلى ما تعلنه عن نفسها أو تدّعيه، بل إلى موقعها وممارستها في النضال الواقعي داخل المجتمع. وقد بيّنت التجربة التاريخية أن حتى أكثر الأحزاب فاشيةً قد ألحقت بنفسها اسم الاشتراكية، ومن بينها حزب البعث نفسه.

البقية على الصفحة الثالثة

اضطراب سوق العملة وانخفاض سعر الدينار
حوار مجلة "أوكتوبر" المنشور مع خسرو سايه

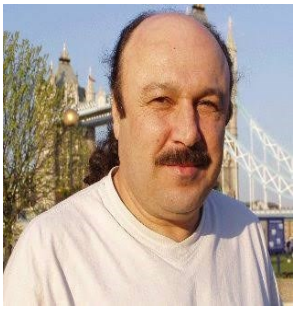

أكتوبر: بسبب الارتفاع السريع في سعر الدولار وانخفاض قيمة الدينار العراقي، حدث اضطراب سريع في أسواق العراق والإقليم. وفي هذا الصدد، يُقال إن هذا الاضطراب والانهيار في سعر الدينار مقابل الدولار يعود إلى التغييرات التي أجريت في مناصب المسؤولية بالبنك المركزي العراقي من قبل حكومة علي الزيدي، وهناك من يرى أن كمية الدولار في السوق قد انخفض وأن الطلب على الدولار قد ازداد.. برأيكم أين تكمن جذور هذا الوضع؟ وإلى أي مدى يرتبط انخفاض سعر الدينار بتلك التغييرات التي أجرتها الحكومة العراقية ومسألة الطلب والعرض على الدولار؟

خسرو سايه: بدايةً، يجب أن نُصحح أنه في هذا الاضطراب ليس سعر الدولار هو الذي ارتفع وتسبب، بناءً على ذلك، في خفض سعر الدينار العراقي، لأن رفع وخفض قيمة الدولار يرتبط في الأصل بالسوق العالمية والنظام النقدي العالمي الذي يمثل الدولار مركزه ويهيمن عليه. أي أننا نستطيع القول إن الدولار قد زاد سعره أو قلّ عندما يطرأ عليه تغيير مقابل العملات العالمية مثل اليورو، الباوند، الين الياباني والعملة الصينية، وهذا يظهر مباشرة كعامل ونتيجة لحدوث مستوى التراجع والنمو الاقتصادي في هذه البلدان عموماً، ومعدل التطور وانخفاض مستوى التطور الاقتصادي الأمريكي خصوصاً. لذلك، فإن هذا الاضطراب والانخفاض الذي أصاب الدينار العراقي يرتبط مباشرة بالسوق المحلية للعراق ودور الحكومة وتدخل الدولة في الوضع الاقتصادي للمجتمع، وقد برز لتحقيق هدف محدد. وبعبارة أخرى، فإن الحكومة هي التي كسرت سعر الدينار مقابل الدولار، وذلك لهدفين وغرضين: أولهما سد العجز في الموازنة ونفقات الدولة، وثانيهما لجمع السيولة النقدية بالدينار لكي تسد بها نفقات الدولة. يأتي هذا في وقت تواجه فيه الحكومة، بسبب حالة الحرب وإغلاق مضيق هرمز، انخفاضاً في العائدات النفطية بقيمة 6 تريليون دولار، أي بسبب انخفاض تصدير النفط من معدل 3 ملايين وبضع مئات آلاف البراميل يومياً إلى 250 إلى 300 ألف برميل يومياً. وبذلك فقدت القدرة على جمع واستحصال نسبة الدولار اللازمة من عائدات النفط، وفقدت القدرة على طرح الدولار في السوق، حيث كانت قبل الحرب قادرة، من خلال طرح (تسويق) 200 إلى 250 مليون دولار يومياً، على موازنة سعر الدينار والدولار إلى حد ما، والسيطرة على الحركة التجارية واستيراد وتصدير البضائع، وجمع كل تلك السيولة اللازمة الموجودة بالدينار في النتيجة، والاستجابة للموازنة ونفقات الحكومة من خلالها. إذن، السبب هو سياسة الحكومة وتدخل الدولة في هذه المشكلة، وإذا كان هناك أي سبب آخر، ومنها حدوث تغيير إداري في البنك المركزي العراقي، أو سبب يتعلق بالتغيير في نسبة الطلب وعرض العملة، فقد لعبا دوراً تحت ظلال سياسات الحكومة وذلك التدخل الذي قامت به.

أكتوبر: لقد أشرتم إلى تدخل الحكومة وسياساتها كسبب رئيسي فيما يتعلق بهذا الاضطراب في سوق العملة، حبذا لو توضحون هذا أكثر. أي كيف تكون الحكومة نفسها سبباً في انخفاض سعر الدينار مقابل الدولار؟

خسرو سايه: بدايةً أقول إن انخفاض سعر الدينار مقابل الدولار يمثل في الوقت الحالي زاوية من تلك السياسة الإصلاحية التي قررها مجلس وزراء "علي الزيدي" تحت مسمى السياسة الإصلاحية، بناءً على أساس تغيير "موازنة البنود" إلى "موازنة البرامج". ووفقاً لهذه السياسة الإصلاحية الجديدة، فإن إعادة تنظيم مالية وإيرادات الحكومة وتحديد الموازنة السنوية وتقسيمها على القطاعات في كل شهر، يقوم على أساس "إعادة تنظيم جميع قطاعات الخدمات والإعمار ورواتب الموظفين وتلك المشاريع التي توضع لهذا المجال". هذا في وقت يرى فيه علي الزيدي حقيقة أنه من جهة هناك حوالي 11 مليون من أصحاب الرواتب يجب تأمين رواتبهم شهرياً، ومن جهة أخرى يواجه قطاعاً واسعاً من الخدمات مثل الاتصالات، الماء والكهرباء، الطرق والجسور، الصحة والتربية.. إلى جانب نفقات ضخمة تُصرف على مؤسسات ودوائر الحكومة والبرلمان والقوات المسلحة.. وكل هذه الأمور تتطلب تخصيص أكثر من 62% من نسبة الموازنة السنوية للبلاد. ولهذا فإن جوهر الإصلاح الذي من المقرر أن تتبعه حكومة علي الزيدي يتمثل في تقليص الموازنة وتقليص قطاع الخدمات ونفقات الدولة، وكخطوة أولى في المضي قدماً بهذه السياسة، وخصوصاً للاستجابة السريعة لذلك الوضع السيئ الذي فرضته الحرب في المنطقة على اقتصاد العراق، تم اللجوء إلى خفض سعر الدينار، وتطبيق نظام "أسيكودا"، ورفع نسبة الضرائب إلى مستوى 15-17% تحت مسمى السلع غير الضرورية والكماليات والكهربائيات..

وإذا قدمتُ توضيحاً أكثر، فإن العراق كبلد منتج للنفط والغاز والمواد الجوفية قد أخذ مكانه في السوق العالمية، واقتصاده يقع مباشرة تحت هيمنة الدولار، وفي الأوقات الاعتيادية ومن خلال إنتاج وتصدير 3 إلى 4 ملايين برميل نفط يومياً، والمخمن أن يُباع كل برميل بما فوق 60 دولاراً، يُضخ للموازنة السنوية البالغة 199 تريليون دينار كرأس مال لازم من الخارج بالدولار إلى السوق المحلية، ويضمن إيراداته وموازنته السنوية. وفي هذا الإطار، وبقدر ما يتعلق الأمر بحركة ونسبة عرض العملة في السوق المحلية، فإن البنك المركزي العراقي، وفقاً لسياسة "شبّاك الصرف"، يطرح يومياً كمية من الدولار في السوق، والتي كانت حتى الآن بمعدل 200 إلى 250 مليون دولار يومياً، لكي يحافظ من خلال هذه الطريقة على التوازن بين سعر الدولار مقابل الدينار، والذي حدده رسمياً في فترة بـ 122 ألفاً وفي فترة أخرى بـ 132 ألفاً، ولكي يتمكن أيضاً من الحفاظ على حلقات التجارة وحركة العملة وتصدير واستيراد السلع الضرورية والكمالية وتحريكها بالشكل الذي يمثله "السعر الرسمي"، وصولاً إلى إيصالها للمستهلكين. ولكن عندما يتعرض هذا النظام، لأي سبب كان، إلى خلل أو توقف في إنتاج وتصدير النفط، مثلما نراه أمام أعيننا في أحداث حرب المنطقة وإغلاق مضيق هرمز، فإن عجزاً وعائقاً كبيراً يتشكل أمام إيرادات وموازنة الحكومة. هذا في وقت كانت فيه الموازنة المخمنة للعراق في الأوقات الاعتيادية تعاني أساساً من عجز سنوي يبلغ 60 إلى 62 تريليون دينار، وفي الوضع الحالي تصاعدت إلى نسبة أكبر بكثير. ولأجل الرد على هذا العجز والعائق، يقوم البنك المركزي عبر شبّاك صرف الدولار بتقليل كمية عرض الدولار في الأسواق المحلية، وتغيير ذلك التوازن الذي كان قائماً إلى خفض السعر اليومي للدينار مقابل الدولار، لكي يتمكن من جمع أكبر نسبة من الدينار بأقل نسبة من الدولار في يد الحكومة، ولسد مشكلة نقص السيولة (السيولة النقدية بالدينار) وذلك العجز الذي تعرضت له الموازنة بأي مستوى كان. هذا في وقت تواجه فيه الحكومة العراقية مشكلة نقص الكهرباء، والعقارات ونقص الوحدات السكنية، وتأمين 5 إلى 7 مليارات دولار شهرياً لدفع رواتب الموظفين، ونقص الغاز والبنزين.. وهكذا، فإن الحكومة العراقية، وللرد على هذه المشاكل ونقص الموازنة المتاحة، اتخذت طريق خفض سعر الدينار، وبرأيي هذا هو جوهر هذا الاضطراب الذي أصاب أسواق السلع والعملة سواء في العراق أو في الإقليم.

أكتوبر: كان يبدو أن قيمة الدينار ستشهد استقراراً وانتعاشاً في ضوء المفاوضات بين أمريكا وإيران، ولكننا في الوقت الحالي نواجه وضعاً معكوساً تماماً.. إلى أي مدى يؤثر وضع المنطقة وتلك الخلافات والتوترات القائمة بين أمريكا وإيران على الوضع الاقتصادي للعراق عموماً وسعر الدينار مقابل الدولار؟

خسرو سايه: بالتأكيد فإن وضع عدم الاستقرار في المنطقة والتوترات بين أمريكا وإيران يؤثران مباشرة على سوق واقتصاد العراق. وكما أشرت، فإن توقف وانخفاض إنتاج وتصدير النفط بسبب إغلاق مضيق هرمز أصاب الاقتصاد العراقي بالشلل، وواجه الدولة بعجز ثقيل في الموازنة. والمفاوضات الحالية بين إيران وأمريكا، والتي لم تثمر حتى الآن عن نتيجة تذكر في فتح وتطبيع الأوضاع في مضيق هرمز وإعادة الأمن للمنطقة، ستبقي الأمور على حالها من العوائق ونقص رأس المال اللازم للموازنة وذلك الوضع السيئ القائم. ولكن بالرغم من ذلك الوضع الموجود في المنطقة، فإن الاقتصاد العراقي - لكونه يقع في مجتمع ما بعد الحرب ولم يخرج بعد من آثار حربي الخليج 1991-2003 ولم يُعيد بناء بنيته التحتية، وفي الوقت نفسه لكون إنتاج النفط لا يزال يدور بنفس ذلك المستوى المنخفض من الأدوات ومستوى التكنولوجيا التي كانت موجودة، أي أن التكنولوجيا الحديثة لم تدخل في مجال الإنتاج - قد واجه بالضرورة تناقضاً أساسياً بين مستوى الإنتاجية والقدرة على تطوير اقتصاد النفط والغاز والمواد الجوفية، بالمقارنة مع النمو السكاني وتوسع المدن، مما أبقاه في أزمة مستمرة تتمثل في نقص الإيرادات ومستوى الموازنة السنوية اللازمة. وما يتحدث عنه المراقبون هو أن الاقتصاد العراقي، لكي يخطو نحو مرحلة من التطور وزخم في تدفق رأس المال الخارجي، بحاجة إلى إنتاج ما لا يقل عن 8 ملايين برميل نفط يومياً، هذا في وقت لا تملك فيه التكنولوجيا ووسائل إنتاج النفط والغاز والمواد الجوفية هذه القدرة. ومن هنا، فإن هذا الأمر قد أجبر جميع الحكومات، ومنها حكومة علي الزيدي، على اتخاذ سياسة اقتصادية تحت مسمى الإصلاح، للتغلب على هذا التناقض والخروج من العوائق وآثارها.

أكتوبر: وفقاً لآراء المراقبين الاقتصاديين، هناك رأي يرى أن هذا الانخفاض الذي برز في سعر الدينار هو أمر مؤقت، وإن كان لم يتضح بعد عند أي مستوى سيتوقف، وخاصة أن هناك من يرى أن احتمالية انخفاض سعر الدينار أكثر مقابل الدولار قد تمضي إلى أبعد من ذلك.. ما هو رأيكم في هذا الصدد؟ هل تعتقدون أن عدم الاستقرار هذا في سعر الدينار سيستمر لفترة أطول؟

البقية على الصفحة الثالثة

تتمة حوار مجلة أكتوبر

خسرو سايه: بدايةً أقول إن مشكلة الدولة العراقية عموماً ليست اقتصادية فحسب، بل هي مشكلة سياسية وأمنية؛ فحكومة تحكمها مجموعة وعصابة مافيوية وميليشياوية باسم الديمقراطية، حكومة غارقة من رأسها إلى أخمص قدمها في الفساد والنهب ...وتذهب الحصة الأكبر من عائدات البلاد إلى جيب الميليشيات المسلحة وجميع تلك الشركات التي يقف وراءها قادة هذه المجموعات والعصابات، بالتأكيد لن تُحل ليس فقط بـ "السياسة الإصلاحية" للحكومات، بل إن الحكومة نفسها وسياساتها قد تحولت إلى عامل رئيسي في تدهور الوضع الاقتصادي للعراق وفرض ذلك الاضطراب وعدم الاستقرار في السوق وتلك الانخفاضات التي تطرأ سنة بعد أخرى على سعر الدينار مقابل الدولار. لذلك، إذا تحدثنا أساساً عن نمو وتطور الاقتصاد العراقي، وحتى إذا نظرنا إلى الاقتصاد العراقي من منظور البورجوازية والدول المستقرة والمعروفة في العالم، فإنه يجب أولاً تنحية هذه الحكومة وهذا الأسلوب من السلطة جانباً. وإلا فإن الحكام وبنكهم المركزي يتلاعبون عبر شبّاك صرف العملة بسعر الدينار وأي عملة أخرى وفقاً لنوازعهم ومصالحهم اليومية. ولهذا، فإن اللجوء لخفض سعر الدينار سيبقى خطوة خفية ورمادية في السياسات الاقتصادية للمجموعة الحاكمة في العراق.

أما بشأن إلى أي مدى سيستقر هذا الانخفاض عند مستوى معين، فبرأيي يرتبط ذلك بنتائج الاتفاق بين إيران وأمريكا وتطبيع وضع هرمز وأمن المنطقة. ولكن كما تخبرنا المؤشرات، فإن احتمالية تطبيع وضع المنطقة وفتح هرمز تتطلب وقتاً لكي تعود مسألة إنتاج وتصدير النفط إلى وضعها السابق. لذلك، فإن مسألة صعود وهبوط سعر الدينار والدولار ستبقى دائماً خاضعة لتعامل وقرار الحكومة، وسيبقى عدم استقرار سعر الدينار وبروز اضطراب السوق حالة مستمرة. وكما رأينا في السنوات السابقة كيف تغير سعر الدينار مقابل الدولار من 122 ألفاً إلى 132 ألفاً واستقر لفترة. باختصار، إذا قلت إن الوضع السياسي والأمني والاقتصادي في المنطقة والعراق يخبرنا بأن حكومة علي الزيدي مجبرة على إعادة تعريف سعر الدينار مرة أخرى، ولأجل الوصول إلى أهدافها التي ذكرناها، ستجعل سعراً جديداً للدينار مقابل الدولار رسمياً ومستقراً. على سبيل المثال من 132 ألفاً وتثبيته وترسيمه عند مستوى 140 إلى 145 ألف دينار مقابل كل 100 دولار. ومهما يكن، فإن هذا الوضع لن يسمح بأن يبقى سعر الدولار مقابل 132 ألفاً كما كان في السابق.

أكتوبر: ما هي تداعيات هذا الاضطراب في صعود وهبوط سعر الدينار مقابل الدولار على حياة الناس؟ وماذا يجب عليهم أن يفعلوا لكي يقللوا من آثاره الضارة على حياتهم ومعيشتهم؟

خسرو سايه: بالتأكيد فإن هذا الاضطراب في السوق وهذا الانخفاض في سعر الدينار سيكون له تداعيات وآثار ضارة مباشرة على حياة المواطنين عموماً، والشغيلة وأصحاب الرواتب، وبشكل محدد سيواجههم بموجة أخرى من الغلاء والبطالة. أي أنه بانخفاض سعر الدينار مقابل الدولار، سترتفع أسعار السلع الضرورية لحياة الناس وستقل قدرتهم الشرائية. لدرجة أن تلك الرواتب والأجور التي يحصل عليها العمال وأصحاب الرواتب يومياً وشهرياً كدخل لن تعود قادرة على جلب تلك الكمية من اللحم والخبز والطعام والملابس... التي كانوا يحصلون عليها سابقاً بذلك الدخل والراتب، وبذلك سيواجهون الفقر والجوع والعوز وشد الأحزمة. ومن جهة أخرى، فإن هذا الانخفاض في سعر الدينار يزيد من أسعار البنزين والوقود والنقل والاتصالات (الإنترنت)، ويفرض مجدداً عبئاً ثقيلاً آخر على حياة ذوي الدخل المحدود، ولكي يعوضوا هذا الثقل والغلاء في سلع معيشتهم، سيضطرون إلى الرضوخ لمزيد من العمل والعمل في عدة وظائف لتخفيف العبء الثقيل عن حياتهم. ومن جانب آخر، بتقليص نفقات الحكومة والدوائر، ستتجه البطالة نحو الازدياد وتشتد المنافسة بين العمال للحصول على فرص العمل وتجبرهم على العمل بأجور أقل من السابق.. بالإضافة إلى كل هذا، فإن عدم الاستقرار في سعر الدينار يفرض وينمي القلق وسوء الحالة النفسية والاجتماعية، وبالتأكيد سينمي معدلات الجريمة وتفكك العوائل وتصاعد حياة العزوبية...

وبشأن ما يجب على الناس فعله تجاه هذا الوضع، بالدرجة الأولى يجب على العمال والكادحين وأصحاب الرواتب خصوصاً أن يضعوا هذه الحقيقة نصب أعينهم؛ وهي أنه ما دامت هذه الحكومة ومجموعاتها وعصاباتها في السلطة ومقدرات الجماهير بأيديهم، فعليهم أن يتوقعوا كل شيء، لذلك فإن النضال لأجل إسقاط وإبعاد هذه السلطة والإتيان بحكومة تكون في أيدي ممثلي الجماهير المنتخبين أنفسهم، وأن يمسكوا هم أنفسهم بالسياسة والاقتصاد والدخل الاجتماعي ويضعوه في خدمة حياتهم ومعيشتهم، هو الخطوة الأولى على طريق الخلاص من هذا الوضع وكل ذلك التلاعب الذي يمارسه الحكام بحياة المواطنين.

ولكن إلى أن يتم اتخاذ هذه الخطوة من قبل الناس والحركات الاحتجاجية الجماهيرية، فإن النضال ضد الغلاء والبطالة ولأجل تحسين المعيشة يتطلب حلول قوة جماهيرية واسعة وموحدة من الجماهير إلى الميدان. حركة تجعل من مطالب زيادة الرواتب وفقاً لغلاء أسعار السلع وانخفاض سعر الدينار، وحصول المواطنين على خدمات الماء والكهرباء، والنقل والعقارات، والتربية والصحة.. بسعر مناسب مقارنة بأجور العمال وأصحاب الرواتب، والعمل أو ضمان البطالة... شعاراً لنضالها. بكلمة واحدة، النضال لأجل رفع الرواتب وتأمين الحد الأدنى من المعيشة من قبل الحكومة وفرض نظام الضمانات الاجتماعية بالنضال الجماهيري، هو الرد الوحيد الذي يمكنه نقل مكانة حياة ومعيشة ونضال الشغيلة نحو مستوى أفضل.

تتمة تطلع في غير محله...

إن تعامل الحزب مع مناسبات من هذا القبيل ليس جديدًا، ولا هو وليد الصدفة أو نابع من فراغ، كما أنه ليس دلالة على نزعة محافظة لدى هذا السكرتير أو تلك القيادة في أي مرحلة من تاريخ الحزب المديد. وهو ليس مجرد تعبير عن انتهازية أو تملّق، ولا غير ذلك من الأوصاف الأخلاقية. فإلى جانب هذا التعامل، الذي يبرّره الحزب بـ«احترام عقائد الجماهير»، نجد طيفًا واسعًا من كتّابه وشعرائه، وما أكثرهم، يفيض بمثل هذا النوع من الخطاب. فمن منّا ينسى قول مظفر النواب: «لو جئت اليوم ـ وقصده علي بن أبي طالب ـــ لحاربوك، الداعون إليك، وسمّوك شيوعيًا»؟ أو نتاج عريان السيد خلف وسائر الشعراء الذين انتموا إلى هذا التيار، وهم كثر.

ولهذا، فإن من غير الواقعي أن نتطلع إلى شيء مختلف من الحزب الشيوعي. فهذا الحزب هو نتاج ظروفه التاريخية والأهداف الأولية التي تأسس من أجلها. إنه نتاج شيوعية مرحلة تاريخية معينة: مرحلة الاستعمار البريطاني. وشعاره «وطن حر وشعب سعيد» تعبير حيّ وحقيقي عن تلك المرحلة. وان هذا التوجه ليس محلياً، بل عالمياً وفق توجهات الأممية السوفيتية في مرحلة ستالين ومابعدها. ومحورها مد اليد لكل الحركات حتى الدينية والعشائرية واعتبارها "تقدمية" وذلك لمناهضتها للامبريالية وتحديداً الامبريالية الأمريكية.

في عالم ما بعد هزيمة ثورة أكتوبر، خلال منتصف عشرينيات القرن الماضي، ظهرت تيارات وأحزاب عديدة استلهمت التجربة السوفيتية. وبرزت أشكال مختلفة من الشيوعية في أوروبا والعالم، تأثرت، دون شك، بأوضاع مجتمعاتها الخاصة، وسعت إلى معالجة قضاياها في ظروف مختلفة. فإذا كانت الاشتراكية الأوروبية قد فسحت مجالًا أوسع للديمقراطية وحقوق الإنسان والقومية، بل ودرجة من الليبرالية، نتيجة الضغط الفكري والسياسي والإعلامي في الغرب، فإن الشيوعية في بلدان العالم الثالث قد منحت حيزًا أكبر لمعاداة الإمبريالية والاستعمار، ولمناهضة الغرب وقيمه وثقافته وحداثته، مع تأكيد قوي على القيم والرموز «الوطنية» و«المحلية»، بل وحتى على بعض القيم المحلية المتخلفة والبالية، بوصفها نقيضًا للقيم الغربية.

وفي هذا السياق، رفعت هذه التيارات راية الاعتزاز بتاريخها وثقافتها وتراثها وطقوسها وعاداتها وتقاليدها المحلية. وكانت القيم الدينية والطائفية جزءًا أساسيًا من هذا الإرث الذي جرى الاحتفاء به.

ولهذا، ففي ذروة مرحلة «جيل الطيبين»، وفي خضم "الانفتاح" السياسي والاجتماعي، واتساع مظاهر السفور والحريات الشخصية، وانتشار قصات شعر «الخنافس» وبنطال «الشارلستون» في سبعينيات القرن الماضي، وفي الوقت الذي كانت فيه تنورات الفتيات في الجامعات ترتفع «شبرين» فوق الركبة، كان بعضهم يغني:

(مكَبَّعة* ورحت أمشي يمّه بالدرابين الفقيرة...)

إن تقديس ما هو محلي يمثل جزءًا أساسيًا من ذلك النوع من الشيوعية. ولذلك، فالمسألة ليست خطيئة هذا الشخص أو انحراف تلك القيادة، بل هي أحد الأركان التأسيسية لهذه الحركة منذ نشأتها. إنها مسألة بنيوية لا طارئة. إنها اشتراكية عالم-ثالثية، مناهضة للغرب وقيمه وحداثته وعصريته، ومدافعة عن كل ما هو «محلي» و«وطني».

وعليه، فليس هؤلاء «مخطئين»، وإنما يكمن الخطأ في طبيعة ذلك الانتقاد نفسه، وفي التوقعات التي ينطلق منها، ولكن المخطيء هو صاحب ذلك النوع من الانتقاد والانتظار والتطلع!

* المكبَّعة: امرأة ترتدي العباءة السوداء، أي الزي التقليدي المحافظ للنساء.

”أن الدفاع عن حقوق العمال الفلسطينيين لا ينفصل عن معركة الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال وإنهاء الاحتلال“

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

الأخيرة

مكافحة الفساد في العراق الى أين ؟

عواد احمد

الفساد المالي والسرقات في العراق ليست محصورة في الاشخاص الذين تم اعتقالهم يوم ٢٨ حزيران ٢٠٢٦ ...فهؤلاء مجرد جزء من منظومة اخطبوطية تبدا من مستوى رؤساء البلديات واعضاء مجالس المحافظات والمحافظين وتتسع عموديا الى ان تصل الى رؤساء الكتل السياسية ورؤساء المكونات الثلاث الشيعة والسنة والكورد ...اما اذا اكتفى رئيس الوزراء الزيدي باستهداف كتل سياسية معينة غالبا من مكون معين فهذا عمل سيزيد الوضع السياسي تعقيدا ويعمق الشرخ الطائفي والقومي والصراع السياسي في البلد ...

يجب ان تكون الحملة على الفساد جذرية وشاملة لا تستثني مكونا ولا شخصية بما في ذلك رجال دين وشخصيات خارج السلطة ... ووفق خطة ممنهجة ودقيقة تحدث ما يشبة الصدمة والهزة في العملية السياسية وفي واقع البلد المعقد والمحفوف بالمخاطر ...المنظومة الطائفية والسلاح المنفلت هي اهم التحديات التي تواجه اي عملية لاجتثاث الفساد وهي تحديات صعبة ومعقدة ...

يجب على الجماهير في العراق عدم الانسياق وراء العواطف والاوهام والتطبيل والابتعاد عن التفاؤل الساذج ...حتى تلمس بيدها وتشاهد أمام عيونها ان محاربة الفساد عملية شاملة لا تستثني مكونا ولا طائفة ولا حزبا ...

واذا فشلت عملية مكافحة الفساد فالوضع سيزداد سوءاً وتوترا وعنفا... وتعقيدا ...وسيذهب الوضع السياسي والاجتماعي الى مديات لا يمكن التنبؤ بنتائجها المدمرة.

ألجبهة العمالية الموحدة تنظّم ندوة سياسية حول واقع العمال الفلسطينيين وتؤكد: النضال العمالي جزء لا يتجزأ من معركة التحرر الوطني

نظّمت الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني ندوة سياسية عمالية بعنوان "واقع العمال الفلسطينيين تحت وطأة الاضطهاد القومي والطبقي"، بمشاركة واسعة من قيادات ونشطاء الحركة العمالية والنقابية الإقليمية والعربية والفلسطينية، واستضافت خلالها السكرتير العام لاتحاد نضال العمال الفلسطيني وأمين سر الجبهة العمالية الموحدة، محمد علوش، متحدثاً رئيساً، في إطار جهودها الرامية إلى تسليط الضوء على واقع الطبقة العاملة الفلسطينية وتعزيز التضامن العمالي العربي والأممي مع نضالها.

وافتتحت الندوة وأدارتها الدكتورة كريمة حفناوي، عضو الأمانة العامة للجبهة العمالية الموحدة، التي رحبت بالمشاركين، مؤكدة أن انعقاد هذه الندوة يأتي في لحظة مفصلية تتعرض فيها القضية الفلسطينية لمحاولات متواصلة لتصفية حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقوق العمال الذين يدفعون ثمناً مضاعفاً بفعل الاحتلال وسياسات الإفقار والاستغلال.

وأكدت حفناوي أن القضية الفلسطينية ستظل قضية تحرر وطني وإنساني بامتياز، تستوجب استمرار وتوسيع دوائر التضامن العربي والدولي، مشيرة إلى أن الحركة العمالية عبر تاريخها كانت في طليعة القوى المناهضة للاستعمار والاحتلال والتمييز العنصري، وأن مسؤوليتها اليوم تتضاعف في الدفاع عن العمال الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة، باعتبار أن العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق في ظل الاحتلال والاستعمار.

وفي كلمته، شدد الأمين العام للجبهة العمالية الموحدة سمير عادل على أن القضية الفلسطينية تمثل أحد أبرز عناوين الصراع ضد الاستعمار والهيمنة الرأسمالية، مؤكداً أن الطبقة العاملة العالمية تتحمل مسؤولية أخلاقية وسياسية في دعم نضال العمال الفلسطينيين وتعزيز حملات التضامن معهم.

وأشار إلى أن النظام الاقتصادي العالمي القائم على سياسات الهيمنة والرأسمالية المتوحشة أسهم في تعميق الفوارق الاجتماعية وإضعاف حقوق العمال في مختلف أنحاء العالم، بينما يعيش العامل الفلسطيني حالة استثنائية من الاضطهاد المركب، إذ يواجه في آن واحد الاحتلال العسكري والاستغلال الطبقي والتبعية الاقتصادية، الأمر الذي يجعل من قضيته جزءاً أصيلاً من النضال العالمي من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

ودعا إلى توسيع حملات التضامن النقابي الدولي، وتكثيف الضغوط على المؤسسات الدولية لتحمل مسؤولياتها في حماية العمال الفلسطينيين، والدفاع عن حقهم في العمل اللائق، ورفض استخدام لقمة العيش أداةً للابتزاز السياسي.

وفي المحور الرئيس للندوة، قدّم محمد علوش محاضرة سياسية ونقابية شاملة تناول فيها واقع الطبقة العاملة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، مؤكداً أن العامل الفلسطيني يعيش واحدة من أقسى التجارب العمالية في العالم، حيث يتعرض لشكل مزدوج من الاضطهاد يجمع بين القهر القومي الناتج عن الاحتلال والاستغلال الطبقي الذي تفرضه البنية الاقتصادية التابعة، الأمر الذي جعل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال الفلسطينيين رهينةً لسياسات الاحتلال الاستعمارية.

وأوضح علوش أن الاحتلال الإسرائيلي لم يقتصر على حرمان مئات آلاف الفلسطينيين من حقهم في العمل، بل انتهج سياسة ممنهجة لتدمير مقومات الاقتصاد الوطني الفلسطيني، من خلال الاستيلاء على الأراضي والموارد الطبيعية، وتشديد الحصار، وإغلاق المعابر، وتقييد حركة الأفراد والبضائع، ومنع التنمية الصناعية والزراعية، وإعاقة الاستثمار، بما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة والفقر، وتفاقم الأزمات المعيشية التي تعاني منها آلاف الأسر الفلسطينية.

وأضاف أن العمال الفلسطينيين العاملين داخل أراضي عام 1948 يتعرضون يومياً لانتهاكات جسيمة تبدأ بالإذلال والإجراءات التعسفية على الحواجز العسكرية، ولا تنتهي بالتمييز في الأجور، وغياب شروط السلامة والصحة المهنية، والحرمان من العديد من الحقوق الاجتماعية والتأمينية، فضلاً عن استخدام تصاريح العمل وسيلةً للابتزاز والضغط السياسي، في انتهاك صارخ لأبسط مبادئ العدالة وحقوق الإنسان واتفاقيات العمل الدولية.

وأشار إلى أن العدوان الإسرائيلي المتواصل وما خلّفه من تدمير واسع للمصانع والمنشآت الاقتصادية والبنية التحتية، أدى إلى شلل شبه كامل في قطاعات الإنتاج وسوق العمل الفلسطيني، وفاقم معاناة عشرات آلاف العمال الذين فقدوا مصادر دخلهم، مؤكداً أن الاحتلال يستهدف الإنسان الفلسطيني في وجوده وكرامته وحقه في الحياة والعمل، ويستخدم سياسات الحصار والتجويع والإفقار كأدوات استعمارية لإضعاف صمود الشعب الفلسطيني ودفعه إلى الهجرة القسرية.

وأكد علوش أن الحركة النقابية الفلسطينية، رغم حجم التحديات، ستواصل أداء دورها الوطني والاجتماعي في الدفاع عن حقوق العمال، وتعزيز صمودهم، وتوحيد جهود النقابات والمؤسسات الوطنية، والعمل مع الاتحادات والمنظمات العمالية العربية والدولية لكشف جرائم الاحتلال بحق الطبقة العاملة الفلسطينية، والمطالبة بتوفير الحماية الدولية للعمال الفلسطينيين، ومحاسبة الاحتلال على انتهاكاته المتواصلة للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات منظمة العمل الدولية.

كما شدد على أن الدفاع عن حقوق العمال الفلسطينيين لا ينفصل عن معركة الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال وإنهاء الاحتلال، مؤكداً أن تحقيق العدالة الاجتماعية يظل رهناً بزوال منظومة الاستعمار والاستيطان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة.

واختتمت الندوة بحوار موسع بين المشاركين، أكدوا خلاله أهمية توسيع آفاق التنسيق بين القوى والنقابات العمالية العربية والدولية، وبناء جبهة تضامن أممية أكثر فاعلية مع الطبقة العاملة الفلسطينية، بما يسهم في فضح ممارسات الاحتلال، وتعزيز صمود العمال الفلسطينيين، والدفاع عن حقوقهم المشروعة في العمل اللائق والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، باعتبار أن نضالهم يشكل جزءاً أصيلاً من النضال الإنساني العالمي ضد الاحتلال والاستغلال والتمييز.

”أن النظام الاقتصادي العالمي القائم على سياسات الهيمنة والرأسمالية المتوحشة أسهم في تعميق الفوارق الاجتماعية وإضعاف حقوق العمال في مختلف أنحاء العالم“